



العلاقة بين القرآن والسنة

الاسئلة و الفتاوى

الحلقة الحادية والعشرون

2021-08-14

هل في صحيح السنة ما يناقض القرآن الكريم؟

القرآن الكريم كلام الله تعالى، والسنة وحى من الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، وما دام المصدر واحداً فالمنطق يقتضي ألا يكون هناك تعارض بين القرآن والسنة، بمعنى أنه لا يقل ولا يصح أن يأتي القرآن بأمر وتأتي السنة بالنهي عنه، أو أن ينهى القرآن عن محرم ثم تأتي السنة تحلله، هذا في الأمر والنهي، وكذلك الحال بالنسبة للأخبار فلا يصح أن يخبر القرآن عن شيء ثم تخبر السنة بخلافه.

يقول تعالى:

يُسْمِ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ
أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (82)

(سورة النساء)

فهم العلاقة بين القرآن والسنة:

- أولاً: يجب أن نفهم العلاقة بين القرآن والسنة:
- 1- السنة مقررّة ومؤكدّة لما في كتاب الله تعالى، مثال ذلك أن القرآن جاء بالأمر بالصلاة وجاءت السنة لتؤكد هذا الأمر.
- 2- تأتي السنة مفصلة لما أجمل في كتاب الله فالأمر بالصلاة جاء مجملاً في القرآن وجاءت السنة لتفصل طريقة الصلاة وأعداد ركعاتها وأوقاتها، وكذلك الزكاة جاء الأمر بها في القرآن مجملاً وجاءت السنة لتبين أنصبتها ووقت وجوبها.
- 3- تأتي السنة لتخصيص ما جاء عاماً في كتاب الله تعالى كقوله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
تُلْتَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا الْبُصْفُ ۚ وَلَا يُؤْيِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ۚ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلَا لَهُ الْثُلُثُ ۚ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ ۚ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۚ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَعْمًا ۚ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (11)

(سورة النساء)

وهذا نص عام في كل الأولاد لكن السنة استثنت منه أصنافاً:

{ القاتل لا يرث }

(صحيح الترمذي)

4- تقيد السنة ما جاء مطلقاً في كتاب الله.
لَقَا تَرَكَ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ (82)

(سورة الانعام)

سَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالُوا: أَتَيْنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِأَبْنَيْهِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِأَبْنَيْهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ۚ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ (13)

(سورة لقمان)

5- تنشرع السنة أحكاماً جديدة ليست في كتاب الله، كتحریم الذهب والحریر علی الذکور من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وزكاة الفطر ثبتت بالسنة الصحيحة ولم تثبت بالقرآن الكريم، وتحریم الجمع بین البنت وعمتها أو البنت وخالتها.
مع هذه الأنواع الخمسة لا يصح أن نقول إن هناك تناقضاً.

أمثلة تدعي التناقض بين القرآن والسنة:

من الأمثلة التي يذكرها المشككون أن هناك تناقضاً بين حد الردة وقوله صلى الله عليه وسلم:

{ أُمِرْتُ أَنْ أَقَائِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا

الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ. }

(صحيح البخاري)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
لَا تُكَرَاهُ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۖ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ
فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (256)

(سورة البقرة)

من جهة ثانية، وقد بينت رد هذا التعارض الموهوم في حلقيتين سابقتين يمكن الرجوع إليهما.

من الأمثلة أيضاً التعارض الموهوم بين حد الرجم الثابت في السنة الصحيحة للزاني المحصن وللزانية المحصنة وفق الشروط الشرعية المعتمدة وقوله تعالى في الحديث عن الزواج من الإماء:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنَ نِّسَائِكُمُ
الْمُؤْمِنَاتِ ۖ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ ۖ تَعْضَكُمْ مِّنْ بَعْضٍ ۚ فَاَنْكِحُوهُنَّ بِأَدْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا
مُتَّخِذَاتِ أَحْدَانٍ ۚ فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ قَائِنَ أَتَيْنَ بِقَاجِسَةٍ فَعَلَيْهِنَّ يَضْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ۚ ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ۚ
وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (25)

(سورة النساء)

قالوا: إن الآية الكريمة تبين أن عقوبة الأمة هي نصف عقوبة الحرة، فالحرة تجلد مئة جلدة إن زنت، والأمة تجلد خمسين جلدة، وهذا واضح لا خلاف فيه، ولكن كيف ننصف الرجم، والرجم موت، والموت لا ينصف!

والجواب: أن الأمة لا ترحم وإنما عقوبتها هي الجلد خمسين جلدة سواء كانت بكراً أم متزوجة، وهذا واضح في الآية.

أما المحصنات في قوله تعالى: (فَعَلَيْهِنَّ يَضْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) فهن الحرائر هنا ولسن المتزوجات بدليل مطلع الآية وهو قوله تعالى (وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ).

ولقد جاء قوله تعالى: (من العذاب) ليؤكد أن الحديث هنا عن الجلد، لأن العذاب يكون للحي، ومثله قوله تعالى حكاية عن نبيه سليمان يوم غاب الهدهد عن مجلسه قال:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
لَاَعَذْبَةُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ (21)

(سورة النمل)

ففرق بين العذاب الذي يؤلم والذبح الذي هو الموت.

وبالتالي لا تعارض بين الآية الكريمة الموجبة لحد الزنا على الأمة وهو خمسون جلدة على كل حال، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، وحد الرجم الثابت في السنة وهو خاص بالحرائر المتزوجات والأحرار المتزوجين.